الجهود التنظيرية العربية المؤسسية والفردية
في مجال تقييس المصطلح العربي

إعداد:

خالد اليعبودي

جامعة محمد الخامس الرباط- المغرب

جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة

• **الملخص:**

تبذلُ المجامع اللغوية والمؤسسات التربوية والمعاهد العلمية بمعظم الدول العربية جهوداً حثيثة لتوثيق الصلة بين العلم والتقنية والواقع المجتمعي، في ظلّ موجات التغريب التي ما فتئت تهدد كياننا القومي، ونتيجة تلقين العلوم المادية بلغة الآخر، غير أنّ محاولات الحدّ من الاستلاب تعاني بدورها من معضلات شتى، أهمها: الفوضى المصطلحية، وبطء حركة الترجمة والتعريب، وقلة المعاجم الاصطلاحية ذات الاختصاصات المتنوعة والتوجهات والمقاربات المتعدّدة. إنها قضايا شائكة تستدعي التعجيل بترسيخ ثقافة العمل ببرامج المخططات اللغوية والمصطلحية خدمة للعربية ولاستعادة الثقة بالذات.

من الحقائق الجلية أن التخطيط المصطلحي - المتفرّع عن التخطيط اللساني- يقوم بدور أساسي في التنمية اللغوية في ظل مناخ يسوده الاغتراب والاستلاب والتشكيك في مقدرة الذات على رفع التحديات، ويُشكِّلُ ضرورةً حتميةً في مؤسسات التعليم بأطواره المختلفة، وفي جميع الجهات المعنية بالشأن التربوي، بل تتجلى محوريته بهرم السلطة على نحو أخصّ بالدول التي تشهد تنوّعا لغويا بفعل تعدّد الإثنيات، أو الخاضعة لسياسات المستعمِر الهادفة إلى استبعاد اللغة الوطنية من المراكز المسؤولة عن تدبير شؤون التنمية.

نتوخى في هذا المقال الكشف عن دور التخطيط المصطلحي في بناء السياسة اللغوية ومكانة التقييس في أنشطة المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية.

الكلمات المفاتيح: السياسة اللغوية - التخطيط اللغوي - التخطيط المصطلحي - المصطلحية الاجتماعية - التقييس المصطلحي.

*****

تقديم:

- **التعدد اللغوي ذو أوجه شتى:**

من المؤكّد انّ واقع التعدد اللغوي أمر لا مفرّ منه بسبب اختراق الحدود الثقافية بين الأقطار والقارات، ولوجوب استيعاب المضامين الثقافية والحضارية للوافد، على أساس تمكين اللغة العربية في محيطها واستعمالها في جميع الوظائف والقطاعات. توجد اللغات الأجنبية - قنوات اتصالنا مع الآخر- في سياق الندّية مع اللغة الأصل (العربية)، ما يفسّر كون الترجمة غدت ضرورة حضارية.

تلقّن العلوم المادية في أغلب الجامعات العربية بلغة الآخر(: فرنسية - إنجليزية)، وما زال الوضع على ما هو عليه إن لم يزدد استفحالاً بعد أن كانت العربية سائدة في بداية عصر النهضة بمصر وسوريا ولبنان وكانت هي لغة تعليم الطب قبل حلول الاستعمار الغشيم، فما علل هذا التحوّل؟

- **التباهي (أو «التهويل») بين اللغة العامة واللغات الخاصة:**

يُفَضِّلُ بعض الباحثين استعمال المصطلحات الوافدة لاقتناعهم بقوة شحنتها الدلالية ولما توحي به للمتلقي من اطلاع الملقي على ثقافة العصر، ما سمّاه من قبل الغزالي والتوحيدي - ونحا منحاهما طه عبد الرحمن- نزعة «التهويل» (الغزالي[1]- التوحيدي[2]). لو اقتصر الأمر على مجرد التهويل لهان الأمر باعتباره سلوكا فرديا لا يتخطى ذات الفرد، بل الأمر يتعدى ذلك إلى النيل من الذات الجماعية من خلال تكريس ثقافة التبعية والهيمنة وزعزعة الذات بالتشكيك في أبرز مكوناتها: اللغة. وقد ترتَّبَ عن غياب التنسيق الفعّال بين أوساط المترجمين (سواء كانوا أفراداً أم جماعات) كثرة المترادفات والمشتركات اللفظية في المصطلحات العربية المكافئة للمقابل الأجنبي الواحد.

(١) الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، ص: ٧٤، عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، ص: ٣٣٩.

(٢) التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، ص: ١٢٣، عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، ص: ٣٣٩.

إنها قضايا شائكة في لغتنا تستدعي التعجيل بترسيخ ثقافة العمل ببرامج المخططات اللغوية والمصطلحية خدمة للعربية ولاستعادة الثقة بالذات. فما المُراد بمفهوم «التخطيط اللغوي»، وما مُسمّياته، وما صلته ب«التخطيط المصطلحي»، وبالتنمية المجتمعية؟ وكيف برز وتطور بمجتمعاتنا؟

- **من التخطيط اللغوي إلى التخطيط المصطلحي**

- مفهوم التخطيط اللغوي:

التخطيط اللغوي تدبيرٌ للتنوّع اللغوي، سواء كان تنوعاً بالمنظومة اللغوية أو بالخطابات اللغوية، تسهر على أموره ومساراته أجهزة رسمية ومدنية تُفوّض لهذا العمل.

- تعدّد التسميات والمسمى واحد:

تستعمل تسميات كثيرة للدلالة على المفهوم الذي ندرسه، فهناك: التخطيط اللغوي (اللساني)، التهيئة اللغوية (اللسانية)، التدبير اللغوي (اللساني)، التنمية اللغوية (اللسانية)، الأمن اللغوي، الإعداد اللغوي (اللساني)، هندسة اللغة (الهندسة اللسانية)، السياسة اللغوية، مع الإشارة إلى واقع تضمّن السياسة اللغوية للتخطيط اللغوي ولا نعدم أن نجد من يؤمن بالترادف بين المفهومين[1].

في مقابل هذا التعدد المصطلحي بالعربية هيمنتْ ثلاثة مصطلحات غربية للدلالة على هذا المفهوم عبر توالي العقود، وهي: «Politique linguistique / language Policy»، و«language Planning / Planification linguistique»، و«language developing / Aménagement linguistique». وقد تفرعت عنها ثلاثية أخرى تتصل بالتخطيط المصطلحي.

نشير في هذا المقام إلى أن للتخطيط اللغوي صلة وطيدة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، من الطبيعي أن تتوقف أهمية نتائج التخطيط بمقدار

(1) Kaplan & Pladauf; Language planning.

التمويل المخصص للخطط المبرمجة، إضافة إلى قوة الإرادة لدى الموارد البشرية وعزمها على تحقيق المنشود في الزمن المخصص لذلك، ودون تغييب أيّ خطوة من خطوات التخطيط التي حصرها «روباين» (١٩٧٧) (Rubin)[1] في: جمع المعطيات، تحديد الأهداف، وضع الإستراتيجيات والمشروعات، المراجعة والتحيين.

تتعدد الأنشطة المندرجة في نطاق التخطيط اللغوي، من ضمنها:

- **نشر اللغة الوطنية (القومية)**، مثلما قامت به الدول المستعمِرة، سواء من خلال القوة العسكرية بفرض سياسات «الحماية»، أو من خلال منظمات مدنية ك «الفرنكفونية» و«الكمنولث».
- **التنقية اللغوية**، أنموذج ذلك صنيع نحاة العربية ولغوييها بعد البعثة النبوية حين توخّوا تخليص لغة العرب من الدخيل العامي والمولد واللحن في الإعراب، وهو حال مصر في بداية «النهضة» حينما حرصت على الحدّ من رصيد اللغة التركية بلغة الإدارة والمعاش اليومي، وحال فرنسا التي أصدرت نظاماً لحماية اللغة من المفردات الدخيلة على أثر تغلغل اللغة الإنجليزية ببعض أوساطها المجتمعية.
- **تطوير اللغة**، بجعل اللغة المتداولة على المستوى الوطني لغةً رسمية، كاللغة السواحيلية في تنزانيا، واللغة الماليزية المشتركة بجزر إندونيسيا، تندرج ضمن هذا الهدف أنشطة المجامع العربية الحديثة.
- **بعث اللغات الميتة**، مثال ذلك إحياء اللغة العبرية على يد مجلس لغوي (سمي لاحقاً: الأكاديمية العبرية) حرص على تقييس اللغة العبرية وتحديثها وبعثها من جديد لتصبح لغة قومية ولغة العلم[2].

(1) Rubin, J. ; Bilingual education and language planning. pp:282-94.

(٢) اليعبودي خالد، المعجم التاريخي للغة العبرية، دراسة في البواعث والخصائص، ص ص. ٢٠٣-٢٣٧.

- **استعمال اللغات الوطنية في التعليم** بدل اللغات الأجنبية، بتوطين العلوم والمعارف التقنية، كما هو حال اليابان وروسيا وكوريا والصين وفيتنام وسوريا.
- إرهاصات التخطيط وأشكال تطوره:

من المُرَجَّح أنَّ حركة جمع اللغة بصدر الإسلام، وتدوين تراث العربية شعراً ونثراً (بما يشمل من دواوين شعرية ورسائل لغوية وخطب)، وتأصيل المعربات قياساً على أمثلة اللغة العربية وهيئاتها، ومحاربة اللحن من إرهاصات التخطيط اللغوي بالمجتمع العربي الإسلامي، إذ برهنت كل هذه الأنشطة عن وعي الأسلاف بضرورة تنمية اللغة وقناعتهم بلزوم حمايتها، كما قوّضت فكرة التسليم بالحماية الإلهية.

بإمكاننا التأريخ للبدايات الأولى للتخطيط اللغوي في عصرنا الحديث مع سياسات المستعمر الهادفة إلى طمس لغات الشعوب المستعمرة وثقافاتها وأرصدتها الحضارية المتزامنة مع استنزاف ثرواتها الطبيعية، عادت هذه المخططات بقوة في العصر الحديث بأسماء أخرى: ك، العولمة والنظام العالمي الجديد، عبر منظمات الفرنكفونية والكمنولث. غير أن التخطيط اللغوي بمدلوله المعاصر (بعيداً من مخططات الاستعمار) لم يظهر إلا بداية من العقد السادس من القرن العشرين على أثر ازدهار اللسانيات الاجتماعية التي تشكل جزءاً من اللسانيات التطبيقية.

ثمة نماذج متعددة من السياسات اللغوية، فما أنواع التخطيط؟ وما أثرها في إثراء العربية؟

- **محطات أساسية في التخطيط اللغوي:**

عرض الخبير «روبرت كوبر» (١٩٨٩) (Robert Cooper)، أنواعاً متعددة من التخطيط، أبرزها: تخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المتن اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، إضافة إلى تخطيط المكانة اللغوية وتخطيط الخطاب.[1]

(1) Cooper Robert (1989), Language planning and social change.

ويبدو أنّ أجدر أنواع التخطيط بالذكر:

- تخطيط يخصّ تنميط شكل الكتابة.
- تخطيط يخصّ تقييس الأنماط النحوية.
- تخطيط يخص الاتفاق على استعمال مفردات معجمية محددة وتحديث بنيات المعجم العام والخاص وإثرائه للتعبير عن مستحدثات العصر.

تحتاجُ عربيتنا الفصحى إلى التخطيط في نمطه الثالث، لأن أشكالها الكتابية ونماذجها النحوية ناضجة بما فيه الكفاية منذ القرن الأول للهجرة (دون إغفال أهمية الجهود الرامية في العقود الأخيرة إلى تقييس الرموز والمختصرات بالعربية) في حين يفتقر معجمها للتحديث والتقييس لمواكبة تطور الاصطلاحات باللغات المنتجة للعلم، الأمر الذي يقتضي عدم الاستهانة بالتخطيط اللغوي (والمصطلحي) لما له من انعكاسات إيجابية على خدمة التنمية بالمجتمعات العربية. فهل نعتبر التخطيط المصطلحي ضرورة فكرية؟ أم مجرد ترف لا طائل يُرْجى من ورائه؟

يشمل مفهوم «التخطيط المصطلحي» مفاهيم : التقييس والتنميط والترسيم (: توطين المصطلح)[1]، يتوخى أساساً التنمية المصطلحية في سياق أهداف مُسَطَّرة ضمن سياسة لغوية، تشملُ صوغ أهداف السياسة المصطلحية ووسائلها وتوفير مستلزماتها (المتمثلة في المسارد، والمعاجم، وبنوك المعطيات [وبنوك الكلمات والمصطلحات]). مَثّل الاهتمامُ بتدريس مبادئ المصطلحية مُكوناً رئيساً من مكونات السياسة المصطلحية بالدول المتقدمة.

يُعايِن المُتتبّع أنّ العمل المصطلحي بالعالم العربي ما فتئ يعاني من التعثّر نتيجة تكرار الجهود، وعدم استثمار التقنيات المعلوماتية على أوسع نطاق في مجال التقييس.

تتجلى أهمية التخطيط المصطلحي بمُعاينة قصور اللغة العربية أو بالأحرى قصور المتكلمين بها في ملاحقة منظومات التسميات التي تحدد مفاهيم العلوم

(١) يُراجَع: الحمزاوي، منهجية تنميط مداخل المعاجم: أسسها ومقاييسها،ص ص: ١٧-، ٢٧.

والفنون والتقنيات، كما تتوضح الغاية من استحضاره في كل عملية تنمية ثقافية حينما يُواجه المرءُ جملةً من المصطلحات المولدة بارتجال دون اعتبار لمشكلات التجانس اللفظي (Homonymie/ Homonymy) والترادف (Polysémie/Polysemy) وانعكاسها السلبي على التواصل بين طوائف أهل الاختصاص، ما يُحتِّمُ الاعتماد على التخطيط المصطلحي في سبيل بناء مصطلحيات (كنظريات ومتون) تقوم أساساً على التقييس.

- **صلة التخطيط اللغوي والمصطلحي بسائر العلوم:**

يرتبط التخطيط اللغوي والمصطلحي بقطاعات معرفية متعددة لا تقتصر على اللسانيات وإنما تشمل أيضاً الإدارة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية كما تشمل المصطلحية الاجتماعية (Socio-terminologie – Socio-terminology)، على غرار ارتباط التخطيط اللغوي ب»اللسانيات الاجتماعية» (Socio-linguistique-Sociolinguistics).

تتناول المصطلحية الاجتماعية المصطلحات بالدراسة آخذة في الحسبان ظروف تحققاتها ومقامات استعمالاتها، لتضع بذلك حداً لهيمنة المصطلحية المعيارية التي صاغ أسسها كل من «فوستر» (Wuster) و«فيلبر» (Felber) ونحا منحاهما مصطلحيون كثر، ذلك أن الإشكال الأبرز يتمثل أساساً في طبيعة الصدام بين المنظومات المصطلحية المتداولة بين أهل الاختصاص وتلك القوائم المصطلحية التي صادقت عليها هيئات التقييس الوطنية والدولية والتي تتوخى تعميمها ونشرها في أفق التزام الجميع من مصطلحيين ومختصين وتقنيين بها.

إن الحاجة ماسة لإدراج المصطلحية ضمن الممارسات الاجتماعية المتجلية بجميع الأجناس الخطابية، بالتركيز على الفهم السليم لتفرعات التخصصات المعرفية ولقضايا الترادف ونسب التكافؤ بين اللغات وظاهرة الاقتراض من اللغات الأجنبية وباستبعاد المبادئ التي تؤسس لصيغ ثابتة في التواصل العلمي، ونبذ التصور الذي يجعل المتكلم المصدر الأوحد لإنتاج المفاهيم وبلورتها.

تأسست المصطلحية على المعايير (في نماذجها النمساوية الأولى) أكثر مما انبنت على التوصيفات، هذا ما يفسر تركيز مصطلحية «فوستر» وتلامذته على مسلمة الأحادية الدلالية والبعد الأحادي الاتجاه للمصطلحات المثالية، ما جعل مقترحاتها التنميطية والمعيارية عاجزة عن تفسير المد الزاحف من المصطلحات المستحدثة.

تتجلى أهمية البعد اللساني الاجتماعي في إثراء المصطلحية من ثلاث زوايا:

- زاوية الصناعة المصطلحية ذاتها.
- زاوية المصطلحية المقيّسة (الهادفة إلى تقنين الاستعمال).
- زاوية المصطلحية المستخلصة من معاينة الممارسات اللغوية في تجاوز عمليات المراقبة والتقنين[1].

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ المصطلحية الاجتماعية (Socioterminologie/ Socioterminology) بزغت بتأثير مزدوج من اللسانيات الاجتماعية النظرية (Sociolinguistique théorique / Theoretical sociolinguistics) واللسانيات الاجتماعية الميدانية (Sociolinguistique du terrain / applied sociolinguistics)، تمثل هدفها الأساس في دراسة تداول المصطلحات في البعدين التزامني والتعاقبي، هدفٌ يندرج ضمنه تحليل الدلالات والصياغات المفاهيمية والعمل على نمذجتها. وهي على غرار كل دراسة دلالية للخطاب تتوخى بدورها معالجة البُعد النقدي- الاجتماعي للغات الخاصة، في نطاق الربط بين إنتاجية معاني المصطلحات وظروف نشأتها.

تأخذ المصطلحية الاجتماعية في الحسبان تداول الاصطلاحات من زاوية تنوّع استعمالاتها بين أفراد المجتمع ما يُحتِّمُ في آن واحد دراسة ظروف استعمال المصطلحات وشروط ترشيحها وتبنّيها بوصفها علامات لسانية بمنأى عن اعتبارها مجرد بطاقات (étiquettes/ labels) مسمية للمفاهيم.[2]

(1) Gambier Yves (1991), Travail et vocabulaire spécialisés , 8-15.

(٢) للاستزادة، تراجع أبحاث كل من:
(Boulanger 1991; Guespin 1991; Gaudin 1993, 2005, Cabré 1998, 2000, 2003, Temmerman, 2000 a, 2000b) .

غدا مبحث التقييس ركناً أساسياً من أركان المصطلحية بالدول التي تعنى بالمصطلحية تنظيراً وممارسة (أي صناعة وتداولاً)، فما وضع التقييس المصطلحي بالأقطار العربية؟

- أهمية التقييس (Normalisation/ Standardization) في العمل المصطلحي العربي:

جليّ أنّ محور التقييس يُعدّ من أولى الأولويات في العمل المصطلحي العربي خلال العقود الأخيرة، وذلك لما اتّسَمَ به الوضع المصطلحي من طابع تفرّدي، إلى درجة أصبح التفرّد المصطلحي سمة للنبوغ والإبداعية عند المثقف العربي. ولا شك أن تراث الجاهلية المفاخِر بكثرة المترادفات والحرص على حفظها وروايتها ساهم بشكل أو بآخر في الوصول إلى هذا الوضع المتردّي.

ما المراد بالتقييس؟ وما أهميته في العمل المصطلحي؟ وما مدى حضوره في السياسات اللغوية والمصطلحية بالبلدان العربية؟

- التقييس: تدخلٌ لغويٌّ لهيئة مرخص لها يهدف أساسا إلى تثبيت استعمال مصطلح (أو منظومة من المصطلحات) بالتفضيل أو التنبيه إلى محاذير الاستعمال من قبل فئة محددة[1]. في الإطار نفسه يُعرّف «غالنسكي» (Galinsky)[2] (٢٠٠٣) مفهوم التقييس بأنه: «اعتماد قواعد محددة في اختيار المصطلحات ووضعها وترجمتها، والاستناد إلى هذه القواعد في عمليات توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها وتنميطها».

كما أنّ «التقييس نشاط يخصّ وضع مجموعة من الأحكام والمقتضيات ترتبط بشيوع استعمال توخياً للأمن والنظام في سياق محدد»[3]. يُسمى نتاج عملية التقييس: «المقياس».

(1) Pavel & Nolet ; 2001, Précis de terminologie; p:112.
(2) Galinsky (2003) ; International Terminology Associations and Standardization.
(3) ISO; Guide pour l'élaboration des Vocabulaires Systématiques.

حـدّد «الشريـف الجرجـاني»[1] المفهـوم الأخـيَر بقولـه: «مـا يمكـن أن يذكـر فيـه ضابطـه عنـد وجـود تلـك الضابطـة يوجـد هـو».

كـما عـرّف بُنـاةُ «المعجـم الوسـيط» لفظـة «القيـاس» ب:»تقديـر الـشيء بالـشيء أو ردّ الـشيء إلى نظـيره». و«المقيـاس»: «المقـدار، ومـا قيـس بـه»[2].

و«المقيـاس» (standard) في المصطلحيـة الحديثـة: وثيقـة تُـصاغ بالإجمـاع مـن قبل هيئـة معـترف بهـا، تتضمـن قواعـد وتوجيهـات وخاصيات تسـتهدف شـيوع اسـتخدام مصطلحـي أو إجـراء تقنـي. تقـوم المقاييـس بـدور أسـاسي في تنظيـم جوانـب حياتنـا اليوميـة في أبعادهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة.[3]

حَظِـيَ مبحـث «القيـاس» باهتـمام اللغويـين العـرب قديـماً وحديثـاً، فامتـلأت صفحـات مجـلات المجامـع اللغويـة العربيـة بعـرض دقائقـه، فهـو ضابـط مـن ضوابـط الوضـع والتصريـف[4]. غـير أن مفهـوم «التقييـس» في أبعـاده الاصطلاحيـة الحقيقيـة مغيّـب في السياسـات اللغويـة العربيـة وفي البحـوث اللغويـة والمصطلحيـة العربيـة مـا عـدا أبحـاث ثلاثـة خـبراء في عـوالم الاصطـلاح هـم: الدكتـور « محمـد هليـل»[5] والدكتـور «رشـاد الحمـزاوي»[6] والدكتـور «سـماعنة»[7]. يـرى هـذا الأخـير أن مفهـوم

(١) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: ٢٣٣.

(٢) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، كلمتا: «قياس»، «مقياس».

(٣) تُراجَع تجربة المركز الدولي للمعلومات المصطلحية
INFOTERM [www.infoterm.info/standadization.

(٤) من المثير للانتباه مراعاة حديث ابن جني عن القياس وأهمية الإجراء القياسي في قوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، كتاب الخصائص في اللغة، ج١/ ٣٥٨. .

(٥) محمد هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ص ص: ٥٩-٦١.

(٦) رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها.
- رشاد الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، ص ص: ١١٠-١٣٣.
- رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، ص ص: ١٠١٩-١٠٨٥.

(٧) سماعنة عبد الرحيم، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، ص ص: ٣٠٣-٣١٢.
- سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، العدد ٤٩، اللسان العربي.

«التقييس» [ويعادل لفظة «Standardization»] اشتق من لفظة «Standard» وتعني: «المعيار، أو المقياس، أو القاعدة، أو النمط: ومن هذه الأخيرة اشتقت لفظة «تنميط» المرادفة للتقييس، مقابلاً للمصطلح الفرنسي «Normalisation»». وإذا وردت اللفظة بصيغتها الوصفية دلت على ما هو معياري، قاعدي، قياسي، يدل مفهوم التقييس في هذه الحالة على: «اللفظة، الشيء أو الموضوع (...) المتصف بصفات وخصائص نوعية تتسم بالدقة والمقبولية»[1].

- **ظروف نشأة مفهوم «التقييس» بالعصر الحديث:**

من الواضح أن نشأة مفهوم «التقييس» حديثاً ترتبط أساساً بعوامل اقتصادية وصناعية، فقد كانت الحاجة ماسة - لتيسير تبادُل النتائج المصنّعة بين الدول- إلى ضبط أسماء هذه المنتجات والحرص على توحيدها، إنها الغاية الأساسية من ظهور المنظمة الدولية للتقييس (إيزو/ أيزو) ومن اطراد أنشطة لجنتها الفرعية TC 37. يقوم التقييس - في نظر رواد مركز «الإنفوترم»[2] - على «اعتماد قواعد لاختيار المصطلحات والعمل على وصفها والقيام بترجمتها في أفق توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها».

وإذا أمعنّا النظر في أهداف التقييس المصطلحي كما سطرها «فيلبر» [3] [المتمثلة في تخصيص المفاهيم وتحديد المصطلحات الدالة عليها، وتوحيدها عَبْرَ التقليل من المرادفات والمشتركات اللفظية والمصطلحية بالاستناد إلى مبادئ محددة في العمل المصطلحي] سنعتبر المجامع اللغوية والمكتب مؤسسات تسهم في التقييس شأنها في ذلك شأن منظمات التقييس الوطنية بفرنسا وكندا وبريطانيا، ولا تختلف عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) سوى في كون هذه الأخيرة تنظر إلى التقييس نظرة شمولية لا تتقيد فيها بلغة من اللغات كما هو حال المجامع اللغوية العربية، فالمقارنة بين الهيئات العربية والهيئة الدولية شبيه بالمقارنة بين

(١) سماعنة، المرجع السابق، ص: ٤٣.

(2) Galinski, C., & Hjulstad, H. (1998),). ISO/TC37 "Terminology (principles and coordination)".

(3) Felber (Helmut), (1984), terminology manual, pp: 15.

اللسانيات العامة التي تهيكل قوانين اللغات الطبيعية بصفة كلية واللسانيات التطبيقية (الخاصة) التي تطبّق تلك القوانين الكلية على لغة من اللغات (كلسانيات العربية أو لسانيات الإسبانية).

تجدر الإشارة إلى أنّ أدبيات التقييس قلما تتحدث عن التباين القائم بين تقييس مصطلحات العلوم المادية ذات المفاهيم المقننة (كما هو حال التسميات المتداولة بعلم الكيمياء) ومصطلحات العلوم الإنسانية التي تتميز بكثير من الإيحاء والتضمين مما يكسبها تعدداً دلالياً، لا أدلّ على هذا التبايُن أن أنشطة منظمات التقييس الدولية «إيزو» (ISO) و«الإنفوترم» (INFOTERM) والاتحاد الدولي للكيمياء أكثر حضوراً بالمجالات الأولى، ولا سبيل للحديث عن أنشطة «أيزو» التقييسية دون استحضار مهام لجانها المتعددة، ومن أهمّها «اللجنة ٣٧»، مما يوضح أن ثمة أنماط متعددة من المقاييس.

- **فهناك مقاييس ذات بعد دولي**: من وضع منظمات التقييس العالمية، موضوعة رهن إشارة الجميع، كمنظمة «أيزو» (المنظمة الدولية للتقييس)، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات: من مهامه تدبير أنشطة تقنيات الاتصال (ينضوي في إطاره مشروع «راب» التونسي الذي أشرف على إنجازه الخبير محمد رشاد الحمزاوي).

- **ومقاييس ذات بعد وطني أو قارّي**: من وضع هيئات وطنية للتقييس، وهي رهن إشارة المواطنين، من ضمنها: اللجنة الأوروبية للتقييس.

- **ومقاييس ذات بعد جهوي وإقليمي**: من وضع هيئات ومنظمات جهوية وإقليمية للتقييس، وهي بدورها رهن إشارة العموم.

لا أحد يماري في أهمية المقاييس الصادرة عن منظمات التقييس العالمية وعن لجانها الفرعية، كاللجنة التقنية ٣٧، فما دور هذه اللجنة في «التخطيط المصطلحي»؟

- * نبذة عن اللجنة التقنية «٣٧» :

اللجنة التقنية «٣٧» من اللجان الأفقية التسع التابعة لمنظمة «أيزو»، سميت أفقية نظراً لدورها التقييسي الكبير في مجالات الترجمة التحريرية والشفوية والتأصيل المصطلحي والتواصل الحضاري بين الشعوب. تتوخى تقييس المصطلحات والمبادئ والمناهج المصطلحية وتوحيدها تفادياً للبس الناتج عن الاشتراك والترادف، بيد أنّ محورية هذه المبادئ والمناهج لم تسوّغ لمنظمة التقييس العالمية الدعوة إلى إلزامية مراعاتها وتبنيها من لدن أهل الاختصاص، ومع ذلك فإننا نعتبرها نافذة ومؤثرة للغاية بالنظر إلى تأثيرها البالغ في التنمية الاقتصادية التي تتوقف على مدى الالتزام بهذه المقاييس (بنطاقاتها الثلاث الموضحة أدناه) نتيجة ضغوط متطلبات السوق الدولية[1].

- * وجوه التقييس:

يشمل التقييس ثلاثة نطاقات: النطاق المفهومي والنطاق اللساني والنطاق اللساني الاجتماعي.

يقوم المختصّ في التقييس بالنطاق الأول بتعريف دقيق للمفهوم انطلاقاً من سماته المميّزة ليتأتّى التمييزُ بين مفهوم وآخر، علماً أن الأنساق المفهومية تختلف باختلاف البيئات، فالترادف إنما ينشأ نتيجة تباين الرؤى المرتبطة بالمفهوم، ولا سبيل إلى تقييس المصطلحات دون تقييس للمفاهيم.

ينظرُ في النطاق الثاني في الهيئة التي ورد بها المفهوم، ويحرص على تحديد طرائق وضع المصطلح ونقله، فمن مخلفات اختلاف المصطلَحِيين والمترجمين في الوسيلة الناجعة للوضع والنقل: تعدّدُ المصطلحات التي تحمل نفس القيمة المفهومية.

(١) السليمان عبد الرحمان و هندريك كوكارت (٢٠١٥)، أهمية المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) واللجنة التقنية ٣٧ الخاصة بالتقييس المصطلحي، ص ص: ٢٧-٤٨.

يستطلع في النطاق الثالث آثار استعمال المصطلح من لدن أهل الاختصاص، بالعمل على إجراء دراسة ميدانية لفحص قبول المصطلح المقيّس في كل تخصص معرفي من قبل أهل الميدان.

يتجلى سبيلُ تحديد المصطلح المقيّس عَبْرَ انتقاء المصطلح الأنسب ضمن الاختيارات المستعملة باتباع معايير محدّدة، مثل تلك التي صاغها «فيلبر» (١٩٨٤) للتمييز بين:

- **المصطلح المفضل**: مصطلحٌ موصى به من قبل مؤسسة تقييس موثوق بها، منتشرٌ بين أهل الاختصاص بحكم الاستعمال.
- **المصطلح المقبول [المُجاز]**: مرادفٌ للمصطلح المفضل.
- **المصطلح المستهجن**: مصطلحٌ مرفوضٌ من لدُنِ مؤسسة تقييس موثوق بها توصي بتجنبه.
- **المصطلح البديل** : يقع موقعاً وسطاً بين المستهجن والمقبول. وهذا النوع يوصى بطرحه تفادياً للتعدد المصطلحي (مواصفة إيزو «ISO» رقم ١٠٨٧).

فما درجات حضور هاته النطاقات التقييسية في النشاط المصطلحي العربي؟

التقييس وجهان لعملة واحدة:

لا شك أن تركيز المعجميين العرب على موضوع التوحيد المصطلحي بعيداً من أسس التقييس العالمية وإغفالهم توحيد أسس وضع المتون المدوّنة للمصطلحات هو ما حفّز خبير مكتب تنسيق التعريب الدكتور «جواد حسني سماعنة»[1] للإشارة إلى أن وضع المصطلحات وإعداد المتون التي تجمع شملها يحتاج إلى منهجيتين:

أ- منهجية موحدة لوضع المصطلحات اختياراً وترجمة وتعريباً، وما إلى ذلك ممّا يرد تحت لواء النظرية العامة لعلم المصطلحية (: TTG

(١) جواد حسني سماعنة، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، ٣٦

General Theory of Terminology) على غرار ما يصدر تباعاً عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) من مواصفات مصطلحية مقيسة كالتوصية (R 704) بعنوان : «مبادئ التسمية».

ب- منهجية معجمية خاصة بتوحيد مبادئ تصنيف المعاجم المتخصصة في سياق ما يُعرف بالصناعة المعجمية (Terminographie/Terminography). وقد صدر في شأنها عن المنظمة الدولية للتقييس العديد من التوصيات والمواصفات كالتوصية (R 919) بعنوان دليل بناء المعاجم.

لا أدلّ على غياب التقييس في المجال الاصطلاحي أن بنوكنا المصطلحية العربية (بنك باسم- بنك معرّبي- بنك مكتب تنسيق التعريب، بنك المجمع الأردني) تختلف في كيفيات تدوين المصطلحات وتعريفها وفي صيغ الترميز لمختصراتها علاوةً على الاختلاف الكبير في طرق تدوين المعاجم الاصطلاحية الورقية تبعاً لتباين الرؤى والقناعات لدى كل مُصنِّف.

- **جهود تنظيرية في مجال تقييس الاصطلاح العربي:**

إذا بحثنا عن تجليات النشاط التقييسي بالمجامع والمعاهد المصطلحية العربية، سنلحظ أنها قامت بمجهودات لا يُستهان بها، وإن أغفلت الجوانب المتعلقة بتقييس مبادئ تصنيف المتون كما سنرى، غير أنها استعملت - في سياق اهتمامها بالشق الأول من التقييس- لفظة «التوحيد» بدل «التقييس»، علما أن التوحيد نتيجة من نتائج التقييس.

- **أيّ توحيد في غياب التقييس؟**

أنّى للتقييس المصطلحي أن يتمّ - سواء بمآزرة من اللجنة «٣٧» أو بتغييب قسري لحضورها التوجيهي ودعمها المعنوي- دون الحرص على إلمام الباحثين في العلوم الإنسانية والعلوم المادية بمبادئ المصطلحية ومناهجها وتطبيقاتها العملية، بل دون إدراك للعناصر اللسانية والمنطقية للمصطلح ولقرينه المفهوم؟ لا

سيما أننا نعاين حيفاً يلحق هذا العلم القديم الجديد بالجامعات العربية ما عدا استثناءات قليلة ببعض الجامعات[1]. وقد غدا من المسلمات أنْ لا سبيل للتقدّم العلمي والتقني دون تطوير النشاط الاصطلاحي في شقيه النظري والتطبيقي.[2]

إن الحرص على التقييس المصطلحي جزء لا يتجزأ من التخطيط اللساني، ذلك أن من أولى الأولويات بالتخطيط العناية بمعجم اللغة في مستوياتها العامة والخاصة. فمن يجرؤ على الادعاء بإمكانية الاستغناء عن التخطيط؟

ما فتئ الباحثون المنتسبون إلى المجامع والمعاهد المصطلحية العربية يشدّدون على أهمية التقييس (وإن في صفته العامة المرتبطة ب: «التوحيد» كما أشرنا آنفاً) غير أن غالبية دعوات هؤلاء المرتبطة بهذا الموضوع تندرج في إطار خطاب الأدبيات، إذ يفتقد المطلع على هذه الأدبيات - المنشورة بمجلات المجامع اللغوية ومعاهد التعريب - إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق.

لقد تبيّن أن رسالة التوحيد برزت بخطابات المجامع منذ ثلاثينيات القرن الماضي، بينما رسالة التقييس بدأت تطفو بخطابات المصطلحيين بدءاً من منتصف ثمانينيات القرن الماضي مع محمد رشاد الحمزاوي في تجربته التطبيقية لتقييس مصطلحات الاتصالات بإشراف الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٨٦) وفي مقاربته النظرية التي قدمها بندوة «تطوير منهجيات الوضع» التي انعقدت في رحاب المجمع الأردني سنة ١٩٩٣، تضمّنتْ مقترحات هادفة إلى تقييس المصطلح العربي نالت موافقة مؤتمر التعريب السابع المنعقد بالخرطوم سنة ١٩٩٥. (وسنعود إلى عرض جهود الباحث لاحقاً في سياق تقييم الجهود الفردية في التقييس المصطلحي).

يتساءل المرء في هذا الصدد: هل يترجم إلحاق المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (التي كانت تمثل جميع مؤسسات التقييس الوطنية) بهياكل المنظمة

(١) اليعبودي خالد، (٢٠٠٨)، تدريس المصطلحية بالعالم العربي: واقع وآفاق، مداخلة بالمنتدى المصطلحي التونسي، مدينة سوسة .

(2) Picht & Draskau (1985), Terminology: an introduction.
Felber (1984), terminology manual.

العربية للتنمية الصناعية والتعدين توقف أنشطة المؤسسات العربية في مجال التقييس المصطلحي؟ فقد أصدرت هذه المنظمة سنة ١٩٨١ الطبعة الثانية من مقترحها الخاص بطريقة اختيار المصطلحات ووضعها، حيث تضمنت منهجية العمل المصطلحي ومراحله (بما تشمله من: استخدام الجذاذة المصطلحية ومبادئ الوضع ومصادر العمل المصطلحي العربي والغربي)، كما أخذت المنظمة على عاتقها ترجمة معجم مفردات علم المصطلح، ثمرة استجابة لتوصية منظمة التقييس العالمية (أيزو رقم ١٠٨٩).

- فأيّ أعمال أعقبت هذا النشاط المصطلحي التقييسي بعد تجمّد أنشطة المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس العربية؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال بالنظر في أدوار مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لكن بداية: ما وضع التقييس (في صيغته التقليدية) بالمؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي وفق معادلة الإلزام والاختيار؟

- **تعميم استعمال المصطلح الموحد بين الإلزام والاقتناع:**

درجت المجامع اللغوية العربية (بما فيها مكتب تنسيق التعريب) على دعوة جميع القطاعات الإدارية والتعليمية والمؤسسات الخاصة إلى استعمال ما تتوصل إلى وضعه من مصطلحات في شتى التخصصات المعرفية والفنية، وغالباً ما كانت هذه التوصيات تناشد الحكومات بغرض استصدار قرارات لتنفيذ ما تمّ التوصل إليه من تسميات، وقد وُفِّقت بعض المجامع في ذلك بحثّ حكوماتها جميع القطاعات المعنية على الالتزام بما صدر عن هذه المؤسسات.

فقد نجح المجمع القاهري في إقناع الحكومة باستصدار قرار في هذا الشأن، كما اعتبر المجمع العلمي العراقي منهجية الوضع التي وضعها أعضاء المجمع دستوراً يلزم كافة وضّاع المصطلح بالتقيّد ببنوده [1].

(١) مطلوب (٢٠٠٦)، بحوث مصطلحية، ص: ٣٢.

وقد ثبت لدى المصطلحيين المحدثين بمن فيهم أولئك المنضوون في المنظمة الدولية للمقاييس (أيزو) أنه لا سلطة تلزم أهل الاختصاص بتطبيق بنود منهجياتهم واتباع اختياراتهم المصطلحية، وإنما تكمن كل السلطة في الاستعمال: ما أثبت الاستعمال جدارته بين أكبر قدر من المستعملين بمنابر الدرس ومختبرات البحث العلمي والمنشور من الدراسات العلمية الرصينة.

قد يُستساغ قرار الإلزام إذا تقرّر بعد روز مدى قابلية استعمال ما وضعته المجامع من منظومات مصطلحية بين الأوساط العلمية المختصة، ويدفعنا صنيع بعض هذه المجامع إلى التساؤل: هل أخذت بعض المجامع اللغوية العربية بأهم مبادئ المصطلحية الاجتماعية؟ (وهو مبدأ التداول)، ذلك أن المجمع العلمي العراقي اتخذ قراراً بعدم تثبيت المصطلح سوى بعد ستة أشهر من وضعه (مطلوب (٢٠٠٦، ن م))، فسحةٌ زمنية تتيح للمجمع فرصة الاطلاع على مواقف أهل الاختصاص من صلاحية التسمية المقترحة. لكن هل مدة ستة أشهر كافية للحسم في موضوع التداول؟ وإلى أيّ حدّ يشمل الاستقراء أهل الرأي في المجال المعرفي؟ وبأيّ مدى على مستوى الامتداد الجغرافي بأقطار العالم العربي؟

من اللازم التمييز في موضوع الإلزام بين القرارات الداعية إلى استعمال اللغة الوطنية (أو القومية) لتفادي التهجين والازدواجية أو التعددية اللغوية من جهة والقرارات الداعية إلى الإلزام باستعمال مصطلحات دون أخرى من جهة ثانية، ذلك أن إلزامية النوع الأول من القرارات أمر منطقي يتوافق مع رغبة الشعوب في الحفاظ على مقومات وجودها، بينما يفتقد النوع الثاني من القرارات إلى المصداقية في مناخ يتسم بحركية دائبة في مسار البحث العلمي الأكاديمي تتصادم فيه الأفكار وتتعارض به المناهج والمفاهيم،[1] وينعدم فيه التواصل البناء بين مؤسسات العمل المصطلحي.

(1) Eloy Jean-Michel (1995), Débats sur une loi Linguistique, ou est l'autorité ? pp: 6-18.

بناء على ما سبق لا يصحّ الحديث عن التقييس بالمؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي دون حرص من هذه الجهات على التنسيق بينها، فما هي تجليات التنسيق؟ - في حالة ثبوته- وما هي انعكاساته على العمل التقييسي على المستويين التنظيري والتطبيقي؟

إن غرضنا من البحث عن ملامح الوصل بين المؤسسات العربية العاملة في حقل التنمية اللغوية والمصطلحية: التحقق من درجات هذا الوصل، هل يقتصر على التراسل الإخواني وتعريف كل طرف بمنجزات الآخر؟ أم يتعدّاه إلى وضع مخططات قابلة للتنفيذ على الأمدين القريب والمتوسط لتحقيق التقييس المصطلحي الناجع فيما يتصل بالمنظومات المصطلحية التي يصدرها كل طرف؟

نتساءل في هذا السياق: هل شروع المجامع بطبع إصدارات اتحاد المجامع ومعاجم مكتب تنسيق التعريب شكل من أشكال التنسيق؟ هل ذلك عمل كافٍ بغرض إنجاح الجهود الرامية إلى استعمال المصطلح الموحد؟ أو بالأحرى المصطلح الذي رشّحه غالبية المجمعيين ليكون المصطلح الموحد؟ مع أن الصراع ما زال على أشدّه للحسم في الجهة التي تحظى بالمصداقية لإقرار المصطلح الموحد؟

كما أنّ من مظاهر الاضطراب في التنسيق المصطلحي أنّ غالبية المؤسسات الساهرة على توحيد المصطلح العربي نشأت بمبادرة من جامعة الدول العربية، فأيّ شكل من أشكال التوحيد يصدر عن جهات مختلفة دون أدنى توافق بينها؟ أو دون تقسيم محطات العمل المصطلحي تبعاً لتعدد القطاعات المعرفية.

لننظر إذن - في سبيل تقييم نجاعة السياسات اللغوية المتبعة من لدن المجامع العربية- في أشكال التواصل بين هذه المؤسسات والهيئات الدولية العاملة في مجال التقييس المصطلحي.

- **مدى استثمار المجامع اللغوية العربية لمنهجيات العمل المصطلحي المعتمدة بمنظمات التقييس العالمية:**

لطالما ردّد أنصار القديم شعار خصوصية اللغة العربية من حيث تميزها برصيدها التاريخي وأنساقها الصوتية والصرفية والتركيبية، أنشودةٌ يرمي غالبية المَجْمَعِيِّين عَبْرَ ترديدها إلى العمل في مجال التنمية اللغوية بعيدا عن توجيهات المؤسسات الغربية التي تشتغل بنفس الموضوعات وتصدر من حين لآخر توصيات ترى أن لا غنى لمنظمات التقييس الفرعية من تبنيها نشداناً للدقة وضماناً للتواصل الأنجع بين مستعملي اللغات الطبيعية واللغات القطاعية. نتساءل بدورنا هل توجيهات منظمات التقييس العالمية نعمة تنعكس ثمارها على مصير اللغة العربية أم نقمة يُراد من خلالها تكريس التبعية وعولمة الثقافة في نموذج أوحد؟ يحق للباحث في سبيل الإجابة عن هذا التساؤل المحيّر البحث بداية عن أوجه الصلة بين أعمال المجامع ومنهجيات العمل المصطلحي بمنظمات التقييس العالمية.

نكتفي في الإجابة عن السؤال بتتبع حالة مكتب تنسيق التعريب بالرباط (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) لأنه الوحيد - في نظرنا كما يتضح من منشوراته بمجلة اللسان العربي- الذي خصص جزءاً من اهتماماته لموضوع التقييس.

* **مدى توافق أنشطة مكتب تنسيق التعريب مع أعمال المؤسسات المصطلحية الدولية:**

يرى خبير المكتب الدكتور «جواد حسني سماعنة»[1] أنّ أعمال المكتب التي أنجزها منذ ستينيات القرن الماضي لا تنشز كثيرا عن إنجازات المنظمات المصطلحية الدولية في عصرنا الحديث. فكما أن أعمال المنظمة الدولية للتقييس

(١) جواد سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، ص: ٤٠.

(ISO) ومعهد «أفنور» (Afnor) تتضمن شقا ينتمي إلى النظرية المصطلحية العامة (المندرجة ضمن «المصطلحية» [Terminology / Terminologie] وشقا آخر ينتمي إلى النظرية المصطلحية الخاصة (المندرجة ضمن «الصناعة المصطلحية» [Terminographie/Terminography])، كذلك ينجز المكتب أعماله في اتجاهين متوازيين ومتكاملين:

- اتجاه نظري منهجي (يعدّ مرتكزاً في مشروعات التصنيف المعجمي)، يتمثّل فيما يصدره من قرارات وتوصيات ومقترحات ذات صلة بالنهج المتبع في العمل المصطلحي، غالبيتها بلورها المؤتمرون بملتقيات المكتب.
- اتجاه معجمي عملي يتجسّدُ في تحضير مواد معاجم المصطلحات الموحدة (ثلاثية اللغة: إنجليزي-فرنسي-عربي).

تتجلى معالم الاتجاه النظري فيما يسميه المكتب «منهجية»، ويرى الباحث «سماعنة» أن عناصر منهجية المكتب في الوضع المصطلحي تتوافق إلى حدّ كبير مع بعض مفاهيم النظرية العامة.

يختزل الباحث «سماعنة» النظرية العامة (في المصطلحية) في جملة المبادئ التي صدرت عن هاتين الندوتين (١٩٨١-١٩٩٣) وعن مؤتمرات التعريب، فكيف يقيّم الباحث عناصر ما يسميه «النظرية المصطلحية العامة» التي صاغها المكتب؟

استخلص الباحث من ندوة الرباط ١٩٨١ ثمانية عشر مبدأ:

- مبادئ صوتية عامة (منها: الملاءمة الصوتية في المصطلح)
- مبادئ دلالية (منها: ضرورة دلالة المصطلح على مسمّاه).
- مبادئ صرفية - بنيوية (تخصّ الاشتقاق والنحت والتعريب).
- مبادئ سوسيوتاريخية (تؤكّد أهمية الاستعمال في شيوع المصطلح وتوحيده).

واستخلص عدة ملحوظات، نجملها في:

لا ترقى منهجية «المكتب» إلى مبادئ العمل المصطلحي التي سنتها اللجنة «٣٧» في الأدلة المشار إليها آنفاً، إنما مجمل ما سمي ب«مبادئ الوضع» عبارة عن آراء وضوابط تخصّ الترجمة والتعريب والاشتقاق الصرفي والدلالي، تستمدّ أصولها من أبحاث لغويين عرب منتصف القرن الماضي ممن ينضوون في نطاق اللسانيات التاريخية والوصفية من أمثال «إبراهيم أنيس» و«صبحي الصالح» و«علي عبد الواحد وافي» و«رمضان عبد التواب» وآخرين، تحمل عنوان «طرائق التوليد اللغوي» أو «وسائل تنمية الألفاظ».

كما أن أعمال مكتب تنسيق التعريب في المنحى التصنيفي لا تتقيّد بمبادئ التصنيف المعجمي كما صاغتها منظمات التقييس الدولية، لا سيما ما ارتبط بالتصنيف والتوثيق ومراعاة الاستثمار الأمثل للأداة المعلوماتية في عمليات الجرد والجمع والتدوين.

سبق للدكتور سماعنة[1] أنّ قدّم جملة من الملحوظات المرتبطة بمنهجية وضع المكتب (١٩٨١)، أبرزها:

- طابع الاختزال، إذ حرّر المكتب بنود هذه المنهجية في ثلاث صفحات، في حين أفرد لها مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) أعداداً كثيرة من مجلته وعشرات الجلسات.
- إهمال التفصيل في قضايا مهمة ترتبط ب«نظرية المفهوم» ومبادئ الترجمة والتعريب، وكثير من موضوعات النظرية الخاصة في المصطلحية (كمبادئ تصنيف المعاجم العلمية المختصة)، إضافة إلى تجاهل مفهوميْ التقييس والتوحيد.

نضيف إلى ذلك أن كثيراً من المقترحات التي صدرت عن الندوتين (١٩٨١-١٩٩٣) لم تتخط نطاق القول إلى الفعل، من ذلك المقترح السادس الذي تضمّنته

(١) سماعنة، المرجع السابق، ٤٢.

وثيقة المؤتمر (١٩٨١)[١]، القاضي بضرورة «التعاون مع لجنة المصطلحات التي شكلتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في وضع قواعد علم المصطلح تمهيدا لنشرها مواصفات عربية ووطنية».

يعلق الباحث «سماعنة»[٢] على بنود منهجية الوضع التي صدرت عن ندوة عمان (١٩٩٣) بأنها تتميز ب«التكرار والاجترار لمبادئ الندوة الأولى والنص على توجّهات عامة لا خلاف فيها، والتلميح على استحياء إلى أهمية موضوعات علم المصطلح بدلاً من الغوص فيها»، هذا على الرغم من التطورات التي شهدتها الدراسات المصطلحية بالغرب على المستويات النظرية والتطبيقية والتقنية (الحاسوبية).

لا ريْب في أنّ الخلل الأكبر الذي يُميّز الجوانب النظرية لأنشطة المكتب (وبمعيتها المجامع اللغوية العربية) غياب (أو تغييب) مفهوم «التقييس»، والاقتصار على نشدان «التوحيد».

إن التوحيد الذي ينشده المكتب (وبقية المجامع اللغوية) هدفٌ أقرب إلى الطوباوية في غياب نشاط تقييسي، وتتجلى طوباوية هذا الهدف إذا علمنا أن مؤسسات العمل المصطلحي العربية بما فيها المكتب والمجامع تنشد التوحيد المصطلحي في منظومات مصطلحية ثلاثية اللغة مجردة عن التعريف، وهو أمر أقرب إلى المستحيل بسبب تميز كل لغة بنسقها على المستويات البنيوية والتصورية، علاوة على ارتباط دلالة المصطلح بالسياق الذي يستعمل به، سواء كان سياقاً مجالياً (يرتبط بالقطاع، كاختلاف دلالة مصطلح «الكلام» بين النحاة والبلاغيين والمناطقة) أو سياقاً معرفياً (كاختلاف السمات الدلالية لمصطلح «مورفيم» [صرفة] بين التوزيعيين والوظيفيين والتوليديين)، كما أن التوحيد يرتبط أشدّ الارتباط بالاستعمال، غَيْرَ أنَّ غالبية المنظومات المصطلحية التي سمّيت تجوّزاً «مصطلحات

(١) يُراجَع العدد ٣٩ من مجلة اللسان العربي، ص ص: ٣٣٩-٣٤١.

(٢) سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب، ص: ٤٣.

موحّـدة» مرصوصـة برفـوف المعاهـد التـي سـهرت عـلى تصنيفهـا وتنسـيق وحداتهـا بعيـداً مـن عـوالم أهـل الاختصـاص.

يُـصَرّح المصطلحـيُّ «سـاجر» في هـذا المضـمار: مـن المتعـذّر تحقيـق التوحيـد المصطلحـي (الناتـج عـن التقييـس) بـين لغـات مختلفـة، بينـما يمكـن تحقيـق ذلـك داخل اللغـة الواحـدة، إذا تـمّ اسـتعمال هـذه المصطلحـات بالميـدان العلمـي المرتبطـة بـه.[1]

- **تحديات تعرقل جهود المجامع والمؤسسات المصطلحية العربية:**

لعل أبرز مأخذ على المجامع مجتمعة (بما فيها مكتب تنسيق التعريب)

- عـدم مواكبتهـا للتطـور العلمـي والثقـافي المشـهود في العقـود الأخـيرة، فعـلى الرغـم مـن لجـوء هاتـه المؤسسـات إلى الوضـع المصطلحـي وتصنيـف المعاجـم العامـة والخاصـة فـما زال الرصيـد المعجمـي للغـة العربيـة يتسـم بالعجـز عـن ملاحقـة المنظومـات المصطلحيـة الغربيـة التـي تتطـور بوتـيرة متسـارعة، والتـي مـا فتئـت تزحـف عـلى متـن العربيـة فبالأحـرى انتقـال المؤسسـات العربيـة مـن مرحلـة تطويـع المصطلـح الوافـد إلى مرحلـة التأصيـل المصطلحـي بالإسـهام إلى جانـب بلـدان العلـم المتقـدم في صـوغ تسـميات جديـدة في مجـالات العلـم والتقنيـة.

إن المؤسسـات العربيـة العاملـة في الشـأن المصطلحـي التواقـة إلى تقييـس فاعـل للمسـميات مدعـوّة:

أ- لضـم جيـل جديـد مـن الاختصاصيـين في اللسـانيات والمصطلحيـة والمعلوماتيـة والطـب والهندسـة وبقيـة العلـوم الماديـة بهـدف تطويـع المفاهيـم الغربيـة المتناميـة لتتـلاءم مـع أنسـاق العربيـة الصوتيـة والصرفيـة والدلاليـة، ولـن يتحقـق هـذا الأمـر في غيـاب دعـم مـادي لهاتـه الهيئـات.

(1) Sager (1990), A Pratical Course in Terminology processing , pp: 123-128.

ب- تعميم منجزاتها بنشرها على أوسع نطاق من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية (فلا جدوى من جهود هاته المؤسسات في مناخ يتميز بسيادة العاميات ولغات المستعمر بالمنابر الإعلامية).

ج- التطبيق المرحلي لمخططات السياسات اللغوية.

خلاصة القول: تندرِجُ معالجة المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية العربية لموضوع التقييس ضمن الأدبيات وغالباً ما تمّ الخلط بينه وبين التوحيد مع أن الأول مرحلة من مراحل التوحيد، كما أن ضعف التنسيق والتنازع على الريادة وإحراز قصب السبق هو ما ميَّزَ أعمال هاته الهيئات مما أفرز نتاجات مكرّرة وولّد مصطلحات متعددة تنعت ب «الموحدة» نتيجة صدورها عن عدة مؤسسات للتوحيد المصطلحي. ترى هل يسود الواقع نفسه لدى المصطلحيين الأفراد؟

- **الجهود الفردية في مجال التقييس المصطلحي:**

لا شكّ أن الباحث التونسي المخضرم محمد رشاد الحمزاوي من أوائل الباحثين العرب الذين أوضحوا طبيعة الصلة بين مفهومي «التوحيد» و«التقييس»، أو بالأحرى الذين جعلوا التقييس اللبنة الأساس نحو التوحيد. فقد قرر «الحمزاوي»[1] أن لا سبيل لتوحيد المصطلح العربي دون العمل على تقييسه، في إشارة إلى ضرورة التمييز بين «التوحيد» و«التقييس»، وقد سبق للباحث أنْ ضمّن رأيه هذا بكتابه «المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها»، كما عرض مبادئ التقييس - كما تصوّرها، وهي في غالبيتها تستلهم أعمال المركز الدولي «إنفوترم» - في ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي (١٩٩٣) بعمان، وحظيت بموافقة المؤتمرين بمؤتمر التعريب السابع الذي انعقد بالخرطوم سنة ١٩٩٥. حدّد الحمزاوي[2] مفهوم التقييس بكونه «اعتماد مبادئ

(١) الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، ص ص: ١٠٣٣-١٠٣٥.
(٢) الحمزاوي، المرجع نفسه، ص: ١٠٣٩.

وقواعد لغوية تعالج معالجة حاسوبية رياضية لتوحيد مداخل المعجم، لا سيما مداخله العلمية»، وحَثَّ المجامعَ على البحث في سُبُل تقييس المصطلح بدل نشدان التوحيد دفعة واحدة، ذلك أن «التقييس» يعدّ خُطوةً لا غنى عنها في العمل المصطلحي، وهي ممهّدة لتحقيق حلم التوحيد.

- مستويات التقييس المصطلحي:

يخصّ التقييسُ المصطلحي مستويين أساسيين:

- **المستوى الأول**: تقييس منهجيات الوضع المصطلحي.
- **المستوى الثاني**: تقييس المصطلحات في صيغة متون مصطلحية (مسارد، معاجم، قواميس، قوائم، كشافات)[1].

إذا كانت المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية قد أبلت في تحديد منهجيات الوضع المصطلحي [مع أنها غير ذات جدوى في غياب تطبيقها تطبيقاً فعلياً في العمل المصطلحي] فإنها لا تزال مقصّرة في تقييس منهج تصنيف المعاجم المختصة. وقد أصدرت منظمة (أيزو) عدداً من التوصيات والمواصفات في هذا المضمار، منها التوصية (R 919)، وتحمل عنوان: «دليل تحضير المعاجم المنسّقة» (ISO / R 919 : 1969).

حاول الخبير المصطلحي الحمزاوي (١٩٩٣) صياغة نماذج نظرية في المصطلحية تتلاءم مع خصوصية العربية، فجمع في نظريته بين أنظمة لغوية كعناصر الوضع والتوليد والترجمة، وأنظمة أخرى إجرائية كالنظام الحاسوبي ونظام التقييس، وتَمثَّل الغرض من وضعه النظامين الأخيرين في التنبيه إلى أهمية المعالجة الحاسوبية للمصطلحات، ودعوته إلى تدوين المنظومات المصطلحية باستثمار برامج آلية دقيقة، مما يُسهم في تحقيق التوحيد الاصطلاحي. ونظراً لصعوبة التطبيق الدقيق لبعض الأنظمة كنظام الوضع (أو التوليد) الذي ينتج

(1) Felber (1984) terminology manual, pp:15-21

عـن تطبيقـه كثـير مـن المترادفـات؛ يسـتعين الباحـث بنظـام التقييـس للتخفيـف مـن حـدة مصاعـب تطبيـق النظـام الأول.

مـن بـين المقاييـس الكميـة التـي اسـتند إليهـا الباحـث التونـسي في صياغـة النظـام التقييسي:

أ- مقيـاس الاطـراد والشـيوع: فـلا يعـد المصطلـح شـائعاً ومطـرداً إلا إذا ورد في خمسـة مصـادر عـلى أقـل تقديـر.

ب- مقيـاس يُـسر التـداوُل: إذ يحظـى المصطلـح الأقـل حروفـاً (بنيـة) بالانتقـاء بـدل المصطلـح الأكثـر حروفـاً مـع اعتبـار الحـروف الأصليـة دون الزوائـد.

ت- مقيـاس الملاءمـة، بعـدم قبـول المصطلـح الـذي تشـترك في اسـتعماله مجـالات معرفيـة متعـددة، وتفضيـل المصطلـح الـذي ينعـدم بـه الاشـتراك.

د- مقيـاس الحوافـز، أو قابليـة المصطلـح للتوليـد اللغـوي، فالمصطلـح المـرن عـلى المسـتوى الاشـتقاقي هـو المصطلـح المقبـول مقارنـة بالمصطلـح غـير المـرن مـن الناحيـة الاشـتقاقية.[1]

تَبَنَّـى مكتـبُ تنسـيق التعريـب بمعيـة المؤتمريـن بمؤتمـر «تطويـر منهجيـة الوضـع» (الأردن ١٩٩٣) الخطـةَ، وَصـادق عليهـا مؤتمـر التعريـب التاسـع بالخرطـوم سـنة ١٩٩٥، والأحـرى أن يُرفـق التبنـي النظـري بالتطبيـق العمـلي، ولا نتوفـر عـلى أدلـة أو معطيـات أو إشـارات بمقدمـات «المعاجـم الموحـدة» تشـير مـن قريـب أو مـن بعيـد إلى اسـتثمار المبـادئ الحمزاويـة في مجـال التقييـس المصطلحـي.

أضـاف الحمـزاوي[2] عـلى أثـر تحيـين مجهوداتـه السـابقة: ركنـين مهمـين، همـا: الخامـس يخـصّ «المراجعـة»، والسـادس يتصـل ب»التجديـد». تتجـلّى أهميـة عمليـة التحيـين في المواكبـة عـبر تتبّـع آراء الدارسـين ومواقفهـم مـن المصطلـح المقيّـس،

(١) الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها ١٩٩٥، ص ص:١٢٤-١٢٥

(٢) الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة - (ن م).

بالنظر إلى مُستجدّات الواقع العلمي، أي التحقق من مدى خضوع المصطلح للتطور على المستوى الدلالي عبر مساراته في استعمالاته بالتخصص العلمي أو ضمن تخصصات علمية متعددة إذا كان من المشترك المصطلحي.

يشير الحمزاوي بذات المصدر إلى أن عمليات التقييس لا تقف عند معالجة الوحدات المصطلحية، وتقنين منهجيات الوضع المصطلحي بغرض توحيدها؛ إنما تشمل أيضاً تقييساً لمنهجيات التصنيف المعجمي، ذلك أن هذا الموضوع حَظِي باهتمام كبير من طرف منظمات التقييس العالمية التي صاغت مبادئ عامة في التصنيف المعجمي يُستحسَنُ التقيّد بها. (وسنشير فيما يأتي إلى عناية الباحث «سماعنة» بهذا الموضوع).

وضع الباحث التونسي في هذا الإطار تصوراً لبنيات المعجم (أو بالأحرى «القاموس»)، بأن يتوافر على مدخل (بالبنية الكبرى إذا جاز لنا استعارة اصطلاحات المعجمية «جوزيت ري ديبوف (١٩٧١))[1] وتسعة تعريفات (ببنيته الصغرى)، هي:١-التعريف الصوتي ٢- التعريف الصرفي ٣- التعريف النحوي ٤- التعريف الدلالي ٥- التعريف البلاغي ٦- التعريف المجازي ٧- التعريف الأسلوبي ٨- التعريف بالشاهد ٩- التعريف بالصورة. وأشار الباحث إلى أن نوعية المعجم هي العنصر المحدّد لمدى ثبوت هذه التعريفات التسع، أو ثبوت بعضها دون بعضها. فما مدى استلهام الحمزاوي في تحديده لعناصر تقييس المصطلح العربي للمبادئ التي صاغها «فيلبر» (١٩٨٤) (Felber) رائد مؤسسة «إنفوترم» (INFOTERM)؟

- **صلة أفكار «الحمزاوي» التقييسية بمبادئ المدرسة النمساوية في المصطلحية**

يتجلى التعالق بين تصورات الباحِثَيْن في تطبيقات نظرية التقييس الحمزاوية

(١) يُراجع الفصل الثالث من كتاب «ديبوف»:
Rey Debove Josette (1971), Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires.

على المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي «Telephone»، إذْ انتهى الباحث التونسي[1]، إلى نتيجة أن مصطلح «هاتف» المُوَلَّد عن طريق المجاز هو المصطلح المفضل يليه مرتبة المصطلح المعرب «تليفون»، ويضيف قائلاً: «يمكن في بعض الحالات اعتماد لفظ ثان مرادف إذا كانت درجته عالية، ويترك للاستعمال الاختيار بينهما».

لكن إلى أيّ حدّ نالت مقترحات «الحمزاوي» رضى أهل الاختصاص؟ إن التقصي عن هذا الموضوع يندرج ضمن اهتمامات «المصطلحية الاجتماعية» التي تولي العناية لركن الاستعمال المصطلحي، وتستهدف تأصيل المصطلحات المقيسة بين مختلف الجهات المهنية وأهل الاختصاص، إذ تقوم بوصل المفاهيم المتخصصة بمجموعة المستعملين لها بلغة محددة، حرصاً على التوفيق بين الجهد التنظيري الذي قامت به مؤسسات التقييس والواقع العملي السائد بين أهل الاختصاص.

نجد من بين من تناول موضوع التقييس بالعربية أيضا: «عيسى جميل الملائكة»(٢)، و«محمد حلمي هليل»(٣)، و«جواد حسني سماعنة»(٤) ويبدو أن آراء هذا الأخير في موضوع التقييس - كما سيتضح في الفقرات الموالية- أكثر اتصالاً بالبحث المصطلحي الحديث.

- **جهود الباحث «جواد حسني سماعنة» (١٩٩٥/ ١٩٩٩) في التقييس المصطلحي:**

كشف الدارس أن الجوانب التقييسية المتصلة بمبادئ التصنيف المعجمي مغيّبة عن جهود المَجْمعيين العرب، فرسم خطة - مستلهمة من منجزات المدرسة

(١) الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، ص: ١٢٦.

(٢) عيسى جميل الملائكة، تقييس المصطلح وتوحيده في العالم العربي:المبادئ والطرائق.

(٣) محمد حلمي هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ص ص: ٥٩-٦١.

(٤) سماعنة حسني جواد، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته ص ص: ٣٠٣-٣١٢.

- سماعنة حسني، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، ص ص: ٢٥-٢٨ .

النمساوية في المصطلحية- يحدد فيها خطوات تقييس مبادئ التصنيف المعجمي، إذ تندرج بها القواعد التي توصي هيئة التقييس العالمية بالاستناد إليها في بناء المتون المصطلحية، من هذه المبادئ ما يرتبط بجمع المواد المصطلحية، ومنها ما يتصل بطرق تدوينها فيما يتصل بأنواع ترتيب المداخل المعجمية ومنهجيات تعريفها وفيما يرتبط أيضا بالملاحق التي ترد بذيل المعجم.

نشير في هذا الصدد إلى أنّ الحاجة أصبحت ماسة لتقييس مبادئ التصنيف المعجمي نظراً لكثرة أنماط المتون المعجمية وتبايُن المصنفين في منهجيات بناء متونهم من حيث نوع المعلومات الواجب تدوينها وإدراجها بالتصنيف. لا سيما أن منظمة التقييس العالمية قطعت أشواطاً في مجال تحديد المواصفات والمقاييس المرتبطة بمقاسات الجذاذة التي تتضمّن المصطلح والمتصلة بنوع البيانات الواجب إدراجُها وخطوات العمل الخاصة بتسجيل المعطيات في الحاسوب أو في أوعية رقمية، والانتقال إلى تصنيف هذه المعطيات في معاجم أو قواميس خاصة.

- **خطوات تقييس مبادئ تصنيف المتون المعجمية الخاصة:**

تقوم خطة «سماعنة»[1] التقييسية المتصلة ببناء المتون المصطلحية على العناصر التالية:

١- **جمع المواد المصطلحية**: يدرج الباحث «سماعنة» ضمن هذه الخانة مصادر جمع المادة، ومستويات المادة المصطلحية المستخلصة.

١-١- **مصادر الجمع**: باستناد المعجمي على مصادر ذات صلة بموضوع المعجم وذات مصداقية. وهي متنوّعة، فقد تكون: قوائم مصطلحية أو معاجم مختصة أو نصوصا مرتبطة بالمجال أو بنوكا مصطلحية أو منشورات تضم توصيات أو مواصفات أو أدلة صادرة من هيئات التقييس الدولية أو الوطنية. إنها مصادر من الواجب إثباتها بذيل

(١) سماعنة، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح.

المعجم، تخضع - شأنها شأن الوحدات المصطلحية- للتحيين من وقت لآخر.

١-٢- مستويات المادة المصطلحية المستخلصة : بتفادي الخلط العشوائي نبذا للمزج بين مستويات متعددة، وقد أوصت منظمة التقييس العالمية في التوصية «R919» بضرورة تحقيق مبدأين أساسيين هما: مبدأ التماسك ومبدأ الاتساق. ولن يتأتى تحقيق المبدأين إلا بالاستناد إلى شجرة الميدان (Arbre de domaine/ Domain tree)، من خلالها يتم إدراج كل مصطلح بالفرع الذي ينتمي إليه ضمن الخطاطة المشجّرة. من شأن التقيّد بهذا المبدأ (مبدأ الاعتماد على شجرة الميدان) التمييز بين نوعين من أنواع التصنيف المعجمي:

- نوع من المعاجم الخاصة تتقيّد بشجرة الميدان
- نوع ثان لا يتقيّد بذلك وهو النوع المتمثل في معاجم الترجمة أو المعاجم المستعملة في الأغراض العامة[1].

يندرج ضمن خانة مستويات المادة المصطلحية المستخلصة موضوع تحديد وسائل الوضع، بذلك يتضح أنّ اختيار أحق الوسائل في وضع المصطلح وتوليده (مجاز، تراث، اشتقاق، تعريب، تدخيل) يتصل اتصالاً وثيقاً بالمستويات اللغوية في توصيات منظمة التقييس الدولية.

٢- **تدوين المداخل المصطلحية**: ترتكز على مستندين رئيسين: أحدهما يتصل بالترتيب بينما يرتبط الثاني بالتعريف.

٢-١- **التوجيهات المقترنة بالترتيب**: هناك ترتيبان أساسيان معتمدان بالمعاجم التقنية والمتخصصة، أحدهما الترتيب الألفبائي وثانيهما الترتيب المفهومي، فما هي مميزات كل نظام من هذين النظامين؟

(1) Felber , Terminology manual, p:239.

أ- **الترتيب الألفبائي**: إن شيوع الترتيب الألفبائي بالتصانيف المعجمية العامة والخاصة على السواء لا يعني أنه النظام الأسلم والأنجع للمتلقي، وإنما تعود أسباب شيوعه لسهولته الإجرائية مقارنة بالنوع الثاني من الترتيب، أي الترتيب المفهومي، ذلك أن المصنف الذي ينتصر للترتيب الألفبائي لا يتجشم عناء كبيراً، إذ يكفيه تدوين المصطلح بصيغته المجردة أو المزيدة بالحالة التي يُتداول بها في النصوص وبالمتداول دونما حاجةٍ إلى تجريد المدخل من زوائده سواء كان المصطلح بسيطاً أو مركباً.

غنيّ عن الإشارة إلى أن هذا النوع من الترتيب يُسهم في تشويش ذهن المتلقي متصفح المعجم بالنظر إلى تشتّت مجموعة من المفاهيم المتآلفة في بوتقة دلالية واحدة أو توجد بينها صلات قرابة وثيقة. الغالب أن يعزز هذا النوع من التصنيف بملحق تدرج به أصول المصطلحات مجردة من الزوائد أو بملحق يضم تصنيفاً آخر للمصطلحات مقسّمة إلى المستويات المندرجة ضمن التخصص المعرفي، كعزل المصطلحات الصوتية والصواتية عن نظيراتها الصرفية والتركيبية ثم الدلالية فالتداولية وتندرج جميعها ضمن التخصص اللساني.

ب- **الترتيب المفهومي**: يتخذ شكلين أساسيين:

- شكل الترتيب المفهومي الجزئي الذي يستند إلى تصنيف المصطلحات بالنظر إلى الموضوعات التي تندرج فيها.
- شكل الترتيب المفهومي الكلي الذي يقسم المفاهيم تقسيماً تشجيرياً يعمد فيه المصنف إلى تحديد الصلات القائمة بين مفاهيم كل مستوى من مستويات التخصص المعرفي.

على غرار المعاجم القطاعية المرتبة ترتيباً ألفبائياً، يضمّ المعجم المرتب ترتيباً مفهومياً ملاحق ترتب ضمنها المصطلحات ترتيباً ألفبائياً أو مصحوبة بأرقام تُيَسِّرُ للمتلقي مهمة الرجوع إليها.

٣- التوجيهات المقترنة بالتعريف:

من الواضح أن ركن التعريف مُمَيِّزٌ للقاموس عن المسرد، نشير في هذا الصدد إلى أن غالبية المعاجم اللسانية العربية الحديثة عبارة عن مسارد. ممَّا يُميز التعريف المصطلحي عن التعريف اللغوي العام أن الأول يتصف بالدقة والاختزال بإيراد السمات الدلالية التي تميز مفهوماً عن آخر في إطار زمرة من العلاقات تتحدد بِفَضلِ جرد مختلف السياقات التي يرد بها المصطلح.

يُبَيِّنُ «فيلبر»[1] محورية «العلاقات» في التعريف المصطلحي حين يحدد هذا الأخير على النحو الآتي: التعريف المصطلحي «صيغة لفظية تحدد مفهوماً عبر استحضار مفاهيم أخرى تتصل بالمفهوم المعرّف بفضل علاقة مميزة تختلف عن سائر علاقاته بمفاهيم المجال المعرفي، وهي العلاقة التي تحدد مكانة المفهوم ضمن سائر وحدات المنظومة المفاهيمية.

من أهم الشروط الواجب توافرها في التعريف المصطلحي:

- الإشارة إلى المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح.
- تحديد الصلة الموجودة بين المصطلح وبقية المصطلحات المرتبطة به على المستوى المفهومي.
- الاستناد في عملية التعريف إلى الدلالة المفهومية بَدَلَ الدلالة العامة [2].

٤- عناصر تقييس ملاحق المتون المعجمية الخاصة:

أشارت منظمات التقييس الدولية إلى جملة من الملاحق التي من الأفيد إدراجها بذيل التصنيف المعجمي[3]. نشير في هذا الصدد إلى أن المقدمة جزء لا يتجزأ من أركان التصنيف المعجمي، سنكتفي في هذا المقام بالتركيز على بنائية المقدمة.

---

(1) Felber, Terminology manual, p:136.

(٢) اليعبودي، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، ص ص: ٢٤٠-٢٤٣.

(3) Felber, , Terminologie manual, p: 136.

٤- ١- **عناصر المقدمة**: من العناصر الواجب توفرها بمقدمة المعجم الخاص (الاصطلاحي):

- ذكر الهدف من تصنيف المعجم (بمعنى الإشارة إلى طبيعة الجمهور المستهدف وطبيعة الموضوعات المرصودة بالمتن إضافة إلى تحديد العدد التقديري للمداخل المعجمية، وهو عدد يرتبط أساساً بالغرض من التأليف: تربوي، موسوعي، تبسيطي..).
- الإحالة إلى المصادر التي استند إليها المصنف في عمليات استخلاص وحدات المعجم.
- المنهج الذي تبنّاه المصنف في التصنيف.
- نوع الرموز المستعملة في تخصيص المداخل، تشير إلى المقولات الاشتقاقية (س=اسم، مص= مصدر، ص= صفة، مرإ= مركب إضافي إلخ)، أو تشير إلى المجالات المعرفية التي ينتمي إليها المصطلح: (ص=صوتي، صو= صواتي، صر= صرافي، د= دلالي، تد= تداولي).
- الإشارة إلى نوع الملاحق المثبتة بذيل التصنيف المعجمي (ملحق الأصول، ملحق الصيغ، ملحق المترادفات، ملحق المشتركات اللفظية إلخ).

تلك كانت معالم التقييس لدى بعض المصطلحيين العرب، وقد قدّم بعض الدارسين تصورات عن مشروعات مصطلحية - نعرض ملامحها العامة فيما يأتي- نرى إمكانية إسهامها في التقييس المصطلحي الناجع.

- **نظرة مجملة على المشروعات المقترحة لتفعيل التقييس:**

تعددت الحلول التي اقترحها الدارسون بغاية تنمية أنظمة التقييس المصطلحي، من هاته الحلول:

١- إحداث الشبكة العربية للإعلام المصطلحي:

اقترح الدارس -حلمي هليل- [١] إحداث الشبكة، كان مقرراً للمعهد القومي للمواصفات والمقاييس أن يحتضن هذا المشروع، اعتبر الباحث من وظائفه نشر المعلومات المصطلحية على أوسع نطاق، من مهامه أيضاً تبادل المعطيات بين الجهات العاملة في الشأن المصطلحي.

٢- بناء المرصد المصطلحي:

- دواعي إنشاء المراصد المصطلحية بالعالم العربي

يتساءل المرء عن علل الدعوة إلى بناء المرصد اللغوي أو المرصد المصطلحي مع أن البنوك المصطلحية وبنوك الكلمات العربية تغني عن هذه المشروعات المقترحة لأن تأسيس البنك اللغوي أو البنك المصطلحي يقتضي بالضرورة أن يتضمن ما يستهدفه الداعون إلى بناء المراصد اللغوية أو المصطلحية. نجد الجواب الشافي لدى الخبير المصطلحي «عبد اللطيف عبيد»[٢] الذي يرى أن اقتصار بنوك المصطلحات العربية على تسجيل ما جمعته المجامع من منظومات مصطلحية ببعض القطاعات المعرفية يدفع إلى الإسراع في بناء المرصد المصطلحي لكي يضم إضافة إلى ما سجلته البنوك المصطلحية كل المصطلحات المتداولة بكتابات العلماء والدارسين في شتى التخصصات وكل المولدات المصطلحية المستعملة بالمترجمات والمجلات والصحف ووسائل الإعلام.

يعرّف المصطلحيّ «عبد اللطيف عبيد» مفهوم «المرصد» بأنه: «جهاز يرصد الواقع المصطلحي والمعجمي على الصعيدين الوطني والقومي في الوطن العربي وحتى خارجه وبخاصة في المنظمات الدولية»[٣]، الغرض من هذا الرصد تتبع حركية الإنتاج المصطلحي والمعجمي والتأكد من مدى سلامة منهجيات الوضع المتبعة ومن مدى تداول المصطلحات العربية في مختلف المجالات والقطاعات».

(١) حلمي هليل، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ص ص: ٥٩-٦١.
(٢) عبد اللطيف عبيد، المرصد العربي أداة لتطوير المصطلح وإشاعته، ص ص: ٢٣٧-٢٥٤.
(٣) المرجع السابق.

ويراه الباحث العراقي «علي القاسمي»[1]: «شبكة عربية للمصطلحات، تتبادل المؤسسات المشاركة فيه المعلومات المصطلحية، يقف المختصون على مواطن الاتفاق والاختلاف في المصطلحات التي يستعملونها، إضافة إلى اطلاعهم على ما يستجدّ من مصطلحات».

تتحدّد الموادّ الأوّلية للمرصد المصطلحي في: مصادر مطبوعة (كتب وقواميس ومعاجم وفهارس وأعمال مؤتمرات وصحف ومجلات ووثائق رسمية وسجلات المنظمات والمؤسسات والشركات [إن تقيّدت بالعربية]) وفي الشابكة (بالبحث داخل الصفحات الرقمية من خلال محركات بحث خاصة بالمرصد، وبالاستعانة بمواقع تسهم في عمليات الرصد، وبإدراج مقترحات المتصفحين لبوابة المرصد)، وفي قوائم المصارف المصطلحية العربية والدولية بلغاتها المختلفة.[2]

فوائد المرصد عميمة، إذْ يُعدّ أساس بناء المعجم الآلي الشامل والمكنز اللغوي والذخيرة اللغوية. ولا ريب أنّ مشروع المرصد المصطلحي مشروع يتصف بالشمولية لأنه يستهدف أنشطة متنوعة لا تقتصر على تسجيل الوحدات المصطلحية الجديدة، إنما يُضاف: الجرد البيبليوغرافي لجميع الإصدارات المصطلحية والمعجمية، والرصد الشامل للدراسات والبحوث والمنهجيات والقرارات والتوصيات والمشروعات المنجزة والجارية، وتسجيل أسماء المؤسسات المصطلحية والمصطلحيين.

نرجّح أن الخبير عبد اللطيف عبيد استحضر مناخ التنازع على الريادة القائم بين المؤسسات اللغوية والمصطلحية العربية حين أكد على أن مشروع المرصد اللغوي مشروعٌ لكل المهتمين بقضايا اللغة والاصطلاح وبأن لا جنسية له ولا انتماء لفائدة توجه دون آخر، وبجزمه أنّ المرصد المصطلحي العربي لنْ يُعَوِّضَ المؤسسات المهتمة بالمصطلحات؛ إنما يستفيد من جهودها بغاية إرساء

(١) علي القاسمي، التعاون في المرصد العربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة، ص: ١٥.
(٢) زكي خضر محمد، خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، ص ص: ١١١-٢٣٩.

بنيـة أساسـية مصطلحيـة ومعجميـة مسـتقبلية قـادرة عـلى تطويـر العمـل المصطلحـي والمعجمـي العـربي.

غـير أننـا نـرى أن مكمـن الإشـكال هـو في الجهـة التـي ستحتـضن المـشروع فـإن كان المكتـب هـو صاحـب المبـادرة - وقـد شرع بالفعـل في تأسـيس المرصـد اللغـوي- فـإن المعارضـين لمنجـزات المكتـب سـيعارضون حتـماً حصيلـة المرصـد بحكـم انتمائـه لمؤسسـة يعتبرونهـا عرقلـة لتقييـس المصطلـح، وإن احتضنـت مـشروع المرصـد جهـة أخـرى كمجمـع مـن المجامـع اللغويـة العربيـة أو اتحـاد المجامـع فسـيظل الإشـكال قائـما بحكـم اسـتبداد نزعـة الريـادة بأذهـان كثـير مـن المجمعيـين.

نقـترح للخـروج مـن ورطـة التنـازع الدائـم بـين الأشـقاء العـرب: الاتجـاه صـوب الضفـة الشـمالية (مـا وراء البحـر الرومـي) بدعـوة مراصـد غربيـة للانخـراط كأعضـاء في المؤسسـة العربيـة التـي سـتؤمّ شـتات مراصـد مصطلحيـة عربيـة متعـددة، وتَـوَلِّي إدارة المرصـد كل حـوْل مـن لـدن مديـر مـن مديـري المراصـد بالتنـاوب، ويحبّـذ أن يكـون مـن ذوي الاختصـاص، بذلـك تُسْـهِم جميـع الأطـراف في إدارة أعـمال المرصـد، فمـن شـأن مشـاركة الغربيـين في المـشروع العـربي أنْ تقلـل مـن حـدة النزعـات النرجسـية المسـتمرة.

تبـيّن ممـا سـبق مـا للتقييـس مـن أهميـة في التخطيـط المصطلحـي، وبأنـه محـور أنشـطة اللجنـة التقنيـة «٣٧»، فـما مـدى إقبـال المجامـع والمؤسسـات المصطلحيـة العربيـة عـلى الانضـواء ضمـن فعاليـات هـذه اللجنـة؟

- **العضوية في اللجنة التقنية TC 37**

عـلى الرغـم مـن حـرص المجامـع اللغويـة والمؤسسـات المصطلحيـة بالعـالم العـربي عـلى التقييـس المصطلحـي، إلا أنهـا تحـاول معالجـة الموضـوع بالبحـث عـن سـبل التوحيـد دون اجتيـاز المراحـل الأساسـية لهـذا الهـدف الكبـير - المتمثلـة في تطبيق مبـادئ التقييـس العامـة التـي صاغتهـا اللجنـة ٣٧- وفي غيـاب تنسـيق فاعـل بـين كل الهيئـات العاملـة في الشـأن المصطلحـي. مـعَ ذلـك تلـزم الإشـارة إلى أن الكثـير مـن بنود

منهجيات وضع المصطلح العربية مستمدة من توصيات اللجنة ٣٧، وقد أشار الدارسون إلى انخراط أربع دول في هاته اللجنة: مصر وتونس والسعودية وسوريا غير أن حضورها ضعيف، الأولى أن تنخرط المؤسسات الحريصة على التنسيق في مجال استعمال المصطلحات بهاته اللجنة لكي تقتدي بمنهجية عملها.[1]

كانَ الحضورُ المُؤسّساتي العربي بهاته اللجنة مُمَثَّلاً في المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي ترجمت كثيراً من توصيات اللجنة الدولية إلى أن انضمت سنة ١٩٩٠ إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التي تشمل إضافة إلى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: المنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية.

وقد فوّضت هذه المنظمة العربية عمليات صوغ المقاييس لمركز المواصفات والمقاييس التابع لها:

جليّ أن هذا المركز يتابع عن كثب أعمال اللجنة «٣٧» ويواكب ما يصدر منها بترجمته إلى اللغة العربية وتوزيعه على مؤسسات التقييس الوطنية، نلحظ مع ذلك فُتورَ اهتمام المركز بتوصيات اللجنة المرتبطة بالمجال المصطلحي وتصنيف المتون المصطلحية يعكس مدى إغفال المنظمة العربية لهاته الموضوعات في وقت غدت فيه المصطلحات مرآة تعكس درجات الحِرصِ على الولوج إلى مجتمع المعلومات والإسهام في التنمية الاجتماعية

(1) Darir, Elyaboudi, Zahid ; Terminology Standardization in the Arab World: The Requirements of Terminology and the Possibilities of Language.

والاقتصادية[1]. فما الوسائل الكفيلة باعتماد سياسة مصطلحية تضمن الثراء للغة العربية في المجالات العلمية والفنية والتقنية؟

- **اقتراحات للإسهام في تفعيل جهود المجامع ومعاهد الترجمة والمصطلحية العربية:**

لا شكّ أن التقييس المصطلحي الفاعل لا يتأتى سوى:

١- بالتنسيق المتبادل بين أهل الاختصاص الواحد سواء داخل اللغة الواحدة، أو بين لغات متعددة.

٢- والتركيز بالأساس على المختصّ في مجال من المجالات المعرفية، ذلك أنه أشدّ حاجة من غيره إلى الوعي بأهمية المصطلح ودوره المعرفي والتواصلي.

٣- والاهتمام بنقل المفاهيم بشكل واضح يستبعد الإبهام والغموض عوض الاهتمام بجمالية الأداء اللغوي.

٤- والعمل في مجال الوضع المصطلحي وتصنيف المتون المعجمية المدوّنة للمنظومات المصطلحية بتطبيق مبادئ عامة تقنن منهجيات البناء على غرار ما هو قائم بمنظمات التقييس العالمية.

نقدم فيما يلي جملة من الاقتراحات نرى أنها كفيلة بتفعيل جهود المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية:

- ضرورة الوعي بالتنوّع اللغوي والعمل على التقريب بين المستويات اللغوية المختلفة.

- تعزيز حلقات التواصل بين المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية فيما بينها ومع اللجنة التقنية «٣٧» التابعة لمنظمة التقييس العالمية، ثم بينها ومؤسسات التربية والتكوين.

(١) جامعة الدول العربية، دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية.

- مراجعة القرارات التي أصدرتها المجامع في مرحلة سابقة، بغاية التنسيق والمصادقة عليها من اتحاد المجامع ومكتب تنسيق التعريب.
- تشبيب الطاقم الساهر على خدمة العربية بهاته المجامع، بضخّ دماء جديدة قادرة على الاستمرار في تنفيذ المشروعات، وعلى معالجتها معالجة حاسوبية.
- الحذو حذو المجمع القاهري الذي نجح في حث الأجهزة الحكومية على إصدار مرسوم يوجب تنفيذ قرارات المجمع بجميع الدوائر الحكومية والهيئات الثقافية والمراكز التربوية للحفاظ على سلامة اللغة العربية.
- تبني قرارات المجامع أو اتحادها أو ما صدر عن مكتب تنسيق التعريب من مصطلحات موحّدة بعد وضعها على صفحات الشابكة لتسجيل ردود فعل الجمهور وأهل الاختصاص على أوسع نطاق (تُراجع التجربة الكندية في هذا المضمار).
- العمل على تحيين المعاجم والقواميس الصادرة عن المجامع والمعاهد المصطلحية والاتحادات العربية.
- رقمنة جميع أعمال المجامع والمعاهد المصطلحية ومؤسسات الترجمة والتعريب بتوفير نسخ رقمية من منشوراتها بما فيها أشغال الندوات والمؤتمرات والحرص على نشرها على أوسع نطاق.
- تمكين المهتمين من الاطلاع على أعمال البنوك المصطلحية، لا سيما البنوك التي تتيح هذه الإمكانية للأجنبي ولا توفرها للباحثين العرب (بنك باسم، بنك معرّبي).
- التنبيه إلى مزالق الانسياق وراء الدعوات الداعية إلى إنشاء مجامع علمية جديدة، دعوات كفيلة باطراد النزعة القُطْرية وارتفاع وتيرة التشتت

الاصطلاحي، ويحق لكل دولة عربية أن تنشئ المرصد المصطلحي الذي سيمثل جزءاً لا يتجزأ من المرصد المصطلحي العربي.

- تطوير المصطلحية العربية، عبر العناية بالنظريات المصطلحية الحديثة الرائدة وتدريسها، والاهتمام بالتطبيقات المصطلحية لا سيما في الميادين العلمية والتقنية والحاسوبية، وتكوين مصطلحيين في الجوانب النظرية والتطبيقية للمصطلحية بغرض الاستفادة من تجاربهم في الوضع والتصنيف والتوحيد المصطلحي[1].

- **ضوابط الوضع المصطلحي في سبيل تقييس فاعل:**

أشدّ ما يجب الحذر منه: وضع طرائق الوضع المصطلحي في زمرة واحدة، دون إخضاعها لأي تراتبية بحسب مردودية كل وسيلة، فقد تبيّن لنا أنّ أول منطلق البحث في موضوع التوليد اللغوي/ المصطلحي: ضرورة الاستناد إلى تصور نظري دقيق يستمد مقوماته من قوانين اللسانيات العامة، لذا جعلنا التوليد اللغوي والمصطلحي ينبني على أربعة أنساق لغوية، الثلاثة الأولى منها تعد عناصر داخلية نابعة من ذات العربية، تتمثل في النسق الصرفي (الاشتقاق والنحت)، والنسق الدلالي (المجاز)، والنسق التركيبي (التركيب)، بينما النسق الرابع عنصر خارجي يتمثل في الاقتراض.[2]

خلاصات:

إن تنمية اللغة العربية وترسيخها في بنيات المجتمع بهدف إعادة بناء الذات لا بدّ أن تستند إلى خطط واضحة وقابلة للتنفيذ، فضعف تشريعاتنا في مجال التخطيط اللغوي (والمصطلحي) سينتج عنه المزيد من الارتجال والفوضى، وسيؤدي إلى تجنيس لغات الآخر في مجالات العلم والتقنية.

(١) الحمزاوي، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، ص: ١١٨.

(٢) يمكن العودة إلى جملة الشروط الواجب مراعاتها في بناء المصطلحات العلمية والفنية في اليعبودي، «آليات توليد المصطلح، وبناء المعاجم اللسانية»، الباب الثالث.

إن سياسة التخطيط المصطلحي ببلادنا ما زالت تواجه العقبات ذلك أن الجهود المبذولة ما زالت دون الأهداف المنشودة، كما أن عامل التوحيد القائم على تقييس ممنهج يراعي المستعمل ويستند إلى التنسيق يكاد ينعدم وجوده مما يسهم في تعطيل مسلسل إعادة بناء الذات القادرة على مواجهة رهانات العصر بلغة تترجم الهوية.

لن تسترجع العربية مجدها التليد سوى بتداولها كلغة تدريس وبحث بمؤسسات التعليم بجميع أسلاكه، ولن يتحقق ذلك دون تأصيل المصطلحات العلمية على أسس تراعي قوانين الوضع المصطلحي، وتستلهم أسس التقييس كما سنته منظمات التقييس الدولية.

أهم المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي للاتصالات، معجم مصطلحات الاتصالات، ترجمة: محمد رشاد الحمزاوي، (١٩٨٧)، جنيف.
- التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٣.
- جامعة الدول العربية، دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية، يناير (٢٠١٥).
- الحاج صالح عبد الرحمن، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع العلمي الجزائري للغة العربية، (مجلة لغوية علمية يصدرها المجمع الجزائري للغة العربية) العدد السابع، (٢٠٠٨) الجزائر، ص ص: ٩-٢٩.
- الحمزاوي محمد رشاد، منهجية تنميط مداخل المعاجم : أسسها ومقاييسها، مجلة المعجمية (تصدر عن جمعية المعجمية التونسية)، العدد الأول، (١٩٨٥).
- الحمزاوي محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي). بيروت: دار الغرب الإسلامي (١٩٨٦).
- الحمزاوي محمد رشاد، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، مجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد ٣٩، (١٩٩٥)، ص ص: ١١٠- ١٣٣.
- الحمزاوي محمد رشاد، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية السوري، (تصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا)، مجلد ٧٨، الجزء الرابع، (٢٠٠٣)، ص ص: ١٠١٩-١٠٥٨.

- زكي خضر محمد، خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، مجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد ٦٦، (٢٠١٠)، ص ص: ١١١-٢٣٩.
- السليمان عبد الرحمن و كوكارت هندريك، أهمية المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) واللجنة التقنية ٣٧ الخاصة بالتقييس المصطلحي، مجلة مصطلحيات (مطبعة فاس سايس، المغرب)، العدد الثامن نونبر ٢٠١٥.
- سماعنة حسني جواد، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته، مجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد: ٣٩، (١٩٩٥)، ص ص: ٣٠٣-٣١٢.
- سماعنة حسني جواد، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، مجلة اللسان العربي، (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، عدد ٤٦، (١٩٩٨).
- سماعنة حسني جواد، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، مداخلة بندوة توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي، دمشق، ٢٥-٢٨ أكتوبر، (١٩٩٩)، وقد نشرت بالعدد ٤٨ من مجلة اللسان العربي،(تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط)، ص ص: ٣٥-٤٧.
- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين)، كتاب التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، (١٩٧١).
- شوقي أمين محمد، الترزي ابراهيم، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤-١٩٨٤)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (١٩٨٤).
- الصراف علي محمد، مجامع اللغة العربية في الوطن العربي بين الاحتياجات والإمكانيات، مداخلة بالمؤتمر الدولي الثاني: اللغة العربية صاحبة الجلالة، (دبي) ٧-١٠ مايو (ايار) ٢٠١٣ الموافق ٢٧-٣٠ جمادى الاخرة ١٤٣٤هـ، منشورة بالشابكة على الرابط: www.alarabiahconferences.org

تاريخ الاطلاع: ٨ أكتوبر ٢٠٢١.

- الصيادي المنجي محمد، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٩٣).
- ضيف شوقي، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، (١٩٣٤-١٩٨٤)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، (١٩٨٤).
- عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- عبيد عبد اللطيف، المرصد العربي أداة لتطوير المصطلح وإشاعته، مجلة الجامعة المغاربية، تصدر عن الجامعة المغاربية بليبيا، العدد السابع. صص: ٢٣٧-٢٥٤، (٢٠٠٩).
- الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، مطبعة دار المعارف، بمصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦.
- فايد، وفاء كامل، المجامع العربيّة وقضايا اللّغة- من النّشأة إلى أواخر القرن العشرين، القاهرة: عالم الكتب، (٢٠٠٤).
- القاسمي علي، التعاون في المرصد العربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، (تصدر عن: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية)، العدد الأول: محرم ١٤٣٧، أكتوبر ٢٠١٥، ص ص: ٨-٢١.
- قبلان المزيني حمزة، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، كتاب الرياض، العدد ١٢٥، (٢٠٠٢).
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مصر، (١٩٧٢).
- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات،(إنجليزي-

فرنسي- عربي) تنسيق ليلى المسعودي، محمد أباضة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٢ .

- مطلوب محمد، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي العراقي،٢٠٠٦، ص: ٣٢.
- الملائكة عيسى (جميل)، تقييس المصطلح وتوحيده في العالم العربي:المبادئ والطرائق، مجلّة المجمع العلمي العراقي، (بغداد) مجلد ٤١/ الجزء الأول ١٤١٠هـ (١٩٩٠) .ص ص: ٤٧-٥٧.
- هليل حلمي (محمد)، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ضمن أعمال ندوة: اللغة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، (١٩٩٦)، ص٥٩-٦١. نشر المقال بمجلة اللسان العربي (تصدر عن مكتب تنسيق التعريب، الرباط)، المجلد٧،ع،٢٠٠٣،١٤٥.
- الوعر مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية- دار طلاس، دمشق، (١٩٨٧).
- اليعبودي خالد، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، (٢٠٠٦).
- اليعبودي خالد، تدريس المصطلحية بالعالم العربي: واقع وآفاق، مداخلة بالمنتدى المصطلحي الدولي ٢٧-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٨، سوسة، تونس.
- اليعبودي خالد، المعجم التاريخي للغة العبرية، دراسة في البواعث والخصائص،مجلة: دراسات مصطلحية (تصدر عن «مبدع» [مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، فاس]. عدد مزدوج: ٩-١٠ (٢٠٠٩ / ٢٠١٠)، ص ص. ٢٠٣-٢٣٧.

- اليعبودي خالد، المصطلحات اللسانية المعربة في المجال المعجمي، مقاربة نحو التأصيل، مداخلة بمؤتمر «المعاجم اللسانية المعربة»، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، المغرب، ١٦- ١٧ نوفمبر ٢٠١١. نُشرت بتأليف جماعي بعنوان: «المعجمية العربية: القضايا والآفاق»، دار كنوز المعرفة الأردن، ٢٠١٤.

باللغات الأجنبية:

- Boulanger (Jean-Claude) (1991); "Une lecture socioculturelle de la terminologie"; Cahiers de linguistique sociale (Laboratoire de linguistique, didactique, francophonie), Paris, N° 18. pp : 13-30.
- Cabré Maria- Térésa (1998); "La terminologie : Théorie, méthode et applications", Ottawa, P U Ottawa.
- Cabré Maria- Térésa (2000); "La terminologie et linguistique : la théorie des portes". Terminologies nouvelles. Réseau international de neologie et de terminologie (Belgique); Agence de coopération culturelle et technique (Belgique), n° 21 ; Juin 2000 ; pp :10-15.
- Cabré Maria- Térésa (2003); "Théories of teminology : Their description, prescription and explanation"; Terminologie (AFNOR); N° : 9 (2), pp : 163-200.
- Cooper, Robert. L. (1989) Language Planning and Social Change. Cambridge, UK : Cambridge University Press.
- Darir, H, El yaboudi, Kh, Zahid, A (2016); Terminology Standardization in the Arab World: The Requirements of Terminology and the Possibilities of Language, appearing in: HANDBOOK OF TERMINOLOGY, T: 3, John Benjamins Publisching Company, Novembre 2016.
- Depecker Loïc (1996), Terminologie et standardisation, in : Hieronymus Complutensis , El mundo de la Traduccion, n° 3, janvier-juin 1996, Revista del Instituto Universitario de Lenguas Modernas y Traductores, pp. 85-88.
- Eloy Jean-Michel (1995), Débats sur une loi Linguistique, ou est l'autorité ? In : Revue, Mots, (publiée par ENS Editions (Lyon)); n° 43, juin, p p : 6-18.
- Felber Helmut (1984) ; terminology manual, Infoterm, Centre for terminology ; Paris.
- Galinski Christian & Hjulstad, H. (1998). ISO/TC37 "Terminology (principles and coordination)" International standardization of terminological principles

and methods. In A. Munteanu (Ed.), Terminology work and knowledge transfer. Best practice in terminology management and terminography. Proceedings of the 4th Infoterm International Conference on Professional Communication and Knowledge Transfer (Vol. 2, pp. 91- 103). Vienna : TermNet.

- Galinsky (2003), International Terminology Associations and Standardization - Infoterm, TermNet, ISO/TC 37, Published in : LSP & Professional Communication, Volume 3, Number 2, octobre 2003. In : https://rauli.cbs.dk/index.php/LSP/issue/archive
- Gambier Yves (1991), Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, (CANADA) ; Vol 36, n° 1, pp : 8-15.
- Guadec Daniel (1990); Terminologie, Constitution de données, Edition AFNOR, Paris
- Gaudin François (1993); "Pour une socioterminologie : des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles. Publications de l'Université de Rouen.
- Gaudin François (2005); " La socioterminologie, in : Langages, (Revue internationale des sciences du langage. ; Armand Colin) ; n° : 157- pp : 80-92.
- Gaudin François (2007), Quelques mots sur la Socioterminologie, Les Cahiers du Rifal, n°26, pp : 20-28.
- Guespin Louis (1991); "La circulation terminologique et les rapports science, technique, production", Cahiers de linguistique sociale (Laboratoire de linguistique, didactique, francophonie), Paris ; 18, pp : 59-88.
- Guilbert Pierre (1969); Les archives du français contemporain, Revue Langue française, (Armand Colin; Paris); n°2, pp : 56-72.
- International Union of Communication, (1987), Glossary of Telecommunication Terms. Geneve.
- ISO / R 919 : 1969, Guide pour l'élaboration des Vocabulaires Systématiques (exemple de méthode), in : WWW.ISO.org/iso/fr/catalogue_detail.htm?csnumber-5330
- Kaplan & Pladauf (1997); Language planning : from theory to pratice, UK, Multilingual Matters LTD.
- Rey Debove Josette (197/1 2012); Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains, Berlin Boston De Gruyter Mouton, 2012.

- Romary (Laurent) et Campenhoudt; (2001), Normalisation des échanges de données en terminologie, Conférence TLA, Nancy 3-4 Mai 2001.
- Rousseau Louis-Jean (1998), Les travaux actuels du comité technique 37 de L'ISO, vers une nouvelle génération de normes; IN : Terminologies nouvelles,
- (Réseau international de neologie et de terminologie (Belgique); Agence de coopération culturelle et technique (Belgique), n° 18, juin 1998. Terminotique et documentation.)
- Rousseau Louis-Jean (2005), Terminologie et aménagement des langues, in : Langages Volume 39 Numéro 157 pp. 93-102. in : https://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_2005_num_39_157_977
- Rubin, J. (1977). Bilingual education and language planning. In Spolsky & Cooper (eds.), 282-94.
- Pavel Silvia & Nolet. Diane; Précis de terminologie/The Handbook of Terminology, adapted into English by Christine Leonhardt. Ottawa, Translation Bureau, Terminologie and Standardization Directorate, 2001.
- Picht & Draskau (1985), Terminology: an introduction / Published: Guildford: University of Surrey, Department of Linguistic and International Studies.
- Sager Juan (1990), A Pratical Course in Terminology processing Amsterdam, Philadelphia.
- Saint Elizabeth (2013); L'impact sur l'usage des recommandations officielles de la France et du Québec dans le domaine de l'informatique : Etude de l'implantation terminologique, thèse soutenue à l'Université Paris 8. In : https://dspace.library.uvic.ca/handle/1828/4830
- Temmerman Rita (2000); "Towards New Ways of Terminology Description: The sociocognitive approach. Amsterdam/ Philadelphia, John Benjamins.
- Temmerman Rita (2000); "Une théorie réaliste de la terminologie : le Sociocognitivisme"; Terminologies nouvelles ; n° 21. Juin 2000 ; pp : 58-64.
- Réseau international de neologie et de terminologie (Belgique).